

فلما انه المفرد المنتشر فان الانتشار وعموم الوضع يلقى في الادرار انما ينافيه
المستحق بالوضع الخاص وكذا القول في اسم الانتشار وكيفية تواجده وضعت
للحيزيات فان دفع النوقف بان الاستعارة والادرار فالظن على ان الموضع
له كافي قدر ثم يمد انما يتقبل لان مراد المص باسمة الجنس الكلي لا المراد بالسن
مشتق حتى يشتمل العلم الذي يشتمل بوصف يوصف به الكلي اما حقيقة او اولا لا
الاستعارة انما تشتمل في العلم على علة للضم الشافي وهو يوم الاستعارة وهو المراد
كاطلاق زيد على خبره لعدم احتياجه للادرار المنا في العلية ولا عتبه من بعده
قياسا على الاستعارة للفقار وحصل خبر زيد محال لعقلنا حيث فرغ من فعله
واما الاعلام في معانها الاصلية فقد مر الكلام على انها حقيقة او لا في السئلة
والشعرية من افراد المشبه بمروره السد بان المانع في التأويل يكون بمرور
الاشارة والاحتياج عند الحكم بانها لو لفت لقبلتها في الجنس على ان كان
لا عن قصد فلفظ والافوض محمدا ووعوى كاذبة فلا بد من التأويل
بالادرار وهو توسيع ذبارة والافاض السباق في المقصود من بين الكذب مع ان
ما شابه الذي له حكمه فكانه هو وقد قال الكلي بظن ذلك في اللينة حيث
قال يا زعم الله عنه واما الاكفارة في الجنس فلانها انما لان الملتفت له فيه
الافراد فيدرج فيها فنانسة السد حجة بالناظر الصارح في العلة المشبهة
بذل السباق على ان التأويل والاستعارة بعد التشبيه بالتحقق فاندفع
النوقف بانه بعد التأويل يعمل المشبه فلا ينافي تشبيه ونقل والاحتياج لكل
الجواب بانها ناول محو وبلغ غايته بل صلبا المشبه وندفع ايضا القول بان المبالغة
مذقت فيها لذلك الشخص المهور والاصطلاح كما حصل ان التأويل لغيره
لصحة فاعلى الاستعارة والافرض الاصل الاكفارة بالشخص المهور فتناولوه
في قولك ان يكون زيدا عاقله على محذوف اي الا بد من ذلك وان يكون
لغيره ان قلت لم يقبل التأويل بحسب كذا قلت التسمية لا تصدق في المبلغ
في التشبيه على انما يخرج اللفظ عن موضوع العلم فمن ثم نهضنا في نحو على زيد اوم
النقار من زيد في اللام في معنى بخلاف الوصفية بقا صرة على المسح الرصيف
اصالة قدر زيد كما ورد بالجملة من مبدئي شي خالطه بالمر وهو قطع الطال الصغرة
الهابسة فعل زيد محو بعد تربية اللمة بخلاف على الناس بعينه ولا كحيات

يقولون اونا ويلاه

قوله والشيء وكذا كذا السيو طرحتها

واسطة اه

اصله

اصل الصاير بصيد كما مر عليه والمعاني صيد النصف في الرجل المهور حاتم بن عبد الله
بن الخنج الطاهرا حامي وانه عدى صحابي وكذا كذا بنت حاتم التي اكرمها
صلى الله عليه وسلم واصله اسم فاعل حاتم ووجه او غيره وان ما عدل لذلك
تاويله بالادرار كقوله قيا حمله حتما حمله ان ادعائه له افراد واطلة في نفسه
كما سدر في الادرار الحاصل في اسد وغيره والشر ادرجها في قالب
واحد واصله من كلام السعد في اي اسم غير مستحق تناول محو من
اسما الافعال وفي الفارسية تسمية لمصادر حقيقة او مفترضة
فاستعارة مهابت فمصدر تسمية الاستعارة السعد للشمس للمعجم
عدم النبل مثلا علم ان حذافه اذ عدلت التسمية لعدم استقلال
المعنى وقيل مدلول اسم الفعل هو معنى الفعل واقتطعه ولو حظ دلالة
على معناه فيقول للاول بالواسطة اما ان علنا التسمية بمصدر
اصالة وقرع غيره كالسعد في فاصحة على حمران ووراك من
المتعاقبات التي لها مصادر الفعل وفي غيرها اصلية ويتناول ايضا اسما
الاشارة وفي الفارسية تسمية لبعض معنى الحروف ووضعها كالتعريف
فيعتبر اول التشبيه مطلق معقول مطلق محو من مثلا وقد يقال لا يكون
من تضمن الشيء معنى الشيء ان يعطى حكمه ويتناول ايضا الصغار ووراك
الرها السبكي في عروس الافراج لجمال تسمية المرصها في خبرات
اسد اقصد منه حقيقة وفي حوريات اسد في الحمام فأكبر منه حازم قال
وهو لوق ان الصر حصة فيها فان وضعه على ان يعود لمفرد عهده
لفظ حقيق او مجازي نعم اذا استعمل في الحاطب وقلنا انه مجاز على الاحتفاء
في محبت اللغات في السجدة حري في الاصلة والتسمية على ما قد مر في اسم
الاشارة وتناول ايضا المسح والجمع وفرد نور الدين الترخ على السبكي
على الصائم استظهار انها تسمية لمفرد وواظرها في حال التسمية والجمع
مستعمل كما في المفرد فليتا من قوله وحصل نحو حاتم اي تصدق في الوصل على
للاذخار وخرج الصفة بما قبله خلقا لما وجهه بعد قدره عارضة في الا
ينظر باحتي تكون استعارة تسمية كالمشتق اذ لا يلزم من تاويل الشيء بالشي
ان يعطى حكمه خلاف لما في الاصول ويلزم بتسمية اسم الاشارة والغياب لها

في بعد تاويله ان المشبه به يكون
وقيل مولود لغ وانا ان فلان ان
معين اسم محو من قال الاستعارة
فيها اصلية كالا استعارة
المصدر اه

اي ان استعارة المشبه او المجموع
تابع كاستعارة المفرد اه